

وسائل الشيعة

[23] (صلى الله عليه وآله): يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب؟ أليس قد صار ابنها؟ فذهبت أكتبه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): ليس مثل هذا يكتب. (29019) 4 - وعنه عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن عبد صالح (عليه السلام) قال: سألته عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فارضت خادمه ابناً له وأرضعت أم ولده ابنة خادمه فصار الرجل أباً بنت الخادم من الرضاع يبيعها؟ قال: نعم إن شاء باعها فانتفع بثمنها، قلت: فإنه قد كان وهبها لبعض أهله حين ولدت وابنه اليوم غلام شاب، فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه؟ أو يبيعها ابنه؟ قال: يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له، قلت: فيبيع الخادم وقد أرضعت ابناً له؟ قال: نعم وما أحب له أن يبيعها، قلت: فإن احتاج إلى ثمنها؟ قال: فيبيعها. قال الشيخ: قوله: إن شاء باعها فانتفع بثمنها راجع إلى الخادم المرضعة دون ابنتها، لأنه فسر في آخر الخبر ولو كانت أم ولده من النسب لجاز له بيعها. انتهى. أقول: وتقدم ما يدل على ذلك عموماً وخصوصاً هنا (1) وفي الرضاع (2) وفي بيع الحيوان وغير ذلك (3). (4) التهذيب 8: 224 / 884، والاستبصار 4: 18 / 60. (1) تقدم في الباب 7 من هذه الأبواب. (2) تقدم في الباب 1 و 17 من أبواب ما يحرم بالرضاع. (3) تقدم في الباب 4 من أبواب بيع الحيوان، ويأتي ما يدل عليه في الباب 9 من هذه الأبواب. (*)